العلاقة بين الاتصال والسياسة

العلاقة بين الاتصال والسياسة في مختلف دول العالم - بصرف النظر عن طبيعة وشكل النظام السياسي والنظام الاتصالي الذي يمارس - هي علاقة جوهرية لدرجة يصعب تصور أحدهما دون الآخر أو قيامه بوظائفه بمعزل عنه.

وتعول الحكومات، على اختلاف أنظمتها السياسية، على وسائل الاتصال في تحقيق أهدافها وفي مقدمتها الأهداف السياسية؛ فالاتصال السياسي عنصر مهم في أداء السلطة والقائمين عليها، ومن يستحوذ على السلطة يسعى جاهدًا إلى السيطرة على وسائل الاتصال واستخدامها لكسب التأييد والدعم لسياستها وقراراتها، والتعرف على الاتجاهات السائدة في المجتمع المحلي.

1. رؤية الباحثين حول العلاقة بين الاتصال والسياسة

ينظر للعلاقة ما بين الاتصال والسياسة من زاويتين:

- إن وسائل الاتصال أداة رقابية وتوجيهية مؤثرة في سياسات وقرارات المؤسسة السياسية، استنادًا إلى المقولة الديموقراطية الشهيرة أن الصحافة هي السلطة الرابعة في الدولة.
- إن السلطة السياسية تمارس الرقابة والتأثير على وسائل الاتصال لتصبح ضمن أدواتها في تحقيق أهدافها السياسية .

ومن جانب آخر فإن طبيعة التأثير ومداه بين وسائل الاتصال والسلطة السياسية تختلف من مجتمع لآخر ومن نظام سياسي لآخر؛ ففي النظم الديموقراطية تمارس وسائل الاتصال تأثيرها أكبر في النظام السياسي مما عليه الحال في الأنظمة السياسية الأخرى.

كما تختلف رؤى الباحثين حول العلاقة بين الاتصال والسياسة:

-**بوجود علاقة جوهرية بين العملية الاتصالية والعملية السياسية** ؛ فأهداف النظام السياسي في السيطرة والشرعية والمشاركة عبر انتقالها إلى المجتمع المحلي تستلزم وجود الوسائل التي تقوم بالتعبير الرمزي عن القيم والمعايير الإجرائية للنظام السياسي، وكذلك إيجاد القنوات التي تنقل مصالح ومطالب المواطنين إلى السلطة السياسية.

-**بتحديد موقع نظام الاتصال في النظام** : قد اهتم ألموند السياسي، وش به الوظيفة الاتصالية بالدورة الدموية، وركز على الجانب الوظيفي لوسائل الاتصال الجماهيري باعتبارها تمثل المدخل الرئيس للتعبير عن المصالح في التجمعات الديموقراطية، على الرغم من أن النخب السياسية قد تسيطر عليها، فالجانب الوظيفي لها يتمثل في التنشئة السياسية، والتعبير عن مصالح المجتمع، وتأييد القرارات والسياسات العامة وغيرها من الوظائف .وانتهى ألموند إلى القول بأن كل شيء في السياسة اتصال؛ فنظام الاتصال هو إحدى القنوات الرئيسة لتدفق المعلومات من النخب السياسية إلى الجماهير، وأيضًا لنقل مشاكل وطموحات وتصورات الجماهير إلى النخب.

أما ديفيد أبتر فيشير إلى أن عدم اكتمال دائرة المعلومات يؤثر سلبًا على فاعلية النظام السياسي وسياساته، ويعقد مقارنة بين التدفق الإعلامي في النظم السياسية للدول الديموقراطية والدول النامية، حيث تكون دائرة المعلومات في الأولى غالبًا مكتملة ومستمرة، بينما في الثانية فإن دائرة المعلومات غير كاملة، مما يؤدي إلى عدم استقرار النظام السياسي وعدم تشد سياساته.

أن البناء الاجتماعي يشبه الهرم الذي يتربع الحكام وهم الصفوة ، ويرى لازويل على قمته، وجماهير الشعب في القاعدة، وبينهما الخبراء والمتخصصون الذين يقومون بعملية الاتصال ما بين الصفوة وأفراد المجتمع، وهؤلاء قد لا يكونون محايدين عند القيام بأدوارهم، خصوصًا الذين يشكلون جزءًا من مؤسسات أو أحزاب سياسية أو غيرها من الجهات التي تقوم بدور نشط في السياسة العامة، وهذا يتعلق بالتأثير الذي تمارسه وسائل الاتصال السياسي.

2. العلاقة بين النظام السياسي والاتصال

ويعتقد كل من كروس و ديفيز بأن النظام السياسي يتكون من ثلاث عمليات مرتبطة بالاتصال وهي:

-**عمليات تتعلق بالجماهير**، مثل أفعال الأفراد غير المنتمين للنخبة، وعمليات تتعلق بالنخبة،

-**عمليات مشتركة بين الجماهير والنخبة**، وتتعلق بالأفعال التي يقوم ا أفراد ينتمون للجماهير والنخبة.

وكل عملية من هذه العمليات تتكون من مجموعة من العمليات الاجتماعية والسياسية المتداخلة، والاتصال مرتبط بالعمليات الثلاث وعامل أساس في تفاعلها .وهذا النموذج يفترض

مستوى معينًا من التنظيم الاجتماعي حتى يمكن تطبيقه، أما في التجمعات التقليدية فليست هناك حاجة لدراسة عمليات تشكيل الرأي العام، فالجماهير تتقبل وجهة النظر التقليدية عن الحقيقة السياسية التي رسخت منذ أجيال، كما أن أفعال النخبة غير خاضعة للانتقاد أو التغيير، وبالتالي لا تمارس وسائل الاتصال أي دور في نقل الصورة الذهنية عن الحقيقة السياسية.

ويرى ماكس فيبر أن وسائل الاتصال تعد مصدرًا هامًا لإضفاء صفة الشرعية للسلطة

السياسية أو الإقلال منها في المجتمع الحديث ، وتؤكد عواطف عبد الرحمن على أن هناك شبه إجماع بين أساتذة الإعلام، باختلاف توجهاتهم، على أنه ليس هناك أيديولوجية للدولة وأخرى لوسائل الإعلام، بل هناك أيديولوجية واحدة تحدد الخط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، وتحدد موقف الدولة من الإعلام وأدواره ووظائفه التي تتكامل مع سائر مؤسسات الدولة لتحقيق التوازن ودعم وحماية قيم ومصالح وأهداف القوة الاجتماعية التي تسيطر على وسائل الإنتاج الأساس في المجتمع .

ويرى الباحث أن العلاقة بين الاتصال والسياسة علاقة وثيقة إلى حد التداخل الشديد؛ فالعمليات السياسية المختلفة لا يمكن أن تتم بمعزل عن الأنشطة الاتصالية المختلفة اللازمة لقيامها، وهنا تنبغي التفرقة بين الاتصال والإعلام؛ فالاتصال أعم وأشمل من الإعلام، وهو أقل عرضة للتأثيرات السياسية باعتباره قوة فاعلة في إيجاد الأنشطة السياسية ذاتها؛ فإذا كانت وسائل الإعلام عرضة لتأثير القوى السياسية في المجتمع.

كما أن الاتصال أكثر قدرة على تحقيق التفاعل بين المشاركين في الأنشطة السياسية من الإعلام الذي يكاد ينحصر في منظمات مهنية تخضع للنظم والقوانين السائدة .وإذا كان هناك إجماع على أن أيديولوجية سائدة واحدة، تحكم الدولة ووسائل الإعلام، فإن هذا الإجماع ربما لا يتحقق بشأن سيادة أيديولوجية واحدة تحكم الدولة والاتصال بين أفراد المجتمع.